نحو حماية جنائية للحياة السياسية....جاء البحث مقسماً إلى قسمين رئيسين، يسبقهما باب تمهيدي، تحت عنوان: إفساد الحياة السياسية"، وتناول تعريف الفساد على عمومة والفساد السياسي باعتباره مناط البحث، ثم تناول الإشكاليات البحثية لجريمة إفساد الحياة السياسية، موضحاً مدلول إساءة استعمال السلطة، ثم تناولنا عناصره، والمسئولية الجنائية عن جريمة إفساد الحياة السياسية، ثم أختتم باب الدراسة التمهيدي بتناول الآثار المباشرة وغير المباشرة لجريمة إفساد الحياة السياسية.

وتناول القسم الأول "دور القانون الجنائي والشريعة الإسلامية في حماية الحياة السياسية". وهى تدور في بابها الأول والمعنون" دور القانون الجنائي في حماية الحياة السياسية". حول وجوب توفير الحماية اللازمة للحياة السياسية والقواعد التي تكفل ذلك، ثم تناولنا في الفصل الثاني دور القانون الجنائي في مواجهة إفساد الحياة السياسية، من حيث كفالة الحماية الجنائية للحياة السياسية، وضرورتها، وتعرض لإشكاليات الحماية الجنائية، ليأتي بابها الثاني الذى يحمل عنوان "مواجهة الشريعة الإسلامية لإفساد الحياة السياسية". فعرض في فصلها الأول، لموقف الشريعة الإسلامية من الحقوق السياسية، ثم تناول بعد ذلك في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان" مواجهة الشريعة الإسلامية للفساد السياسي، وانتهي في الفصل الثالث الذي يحمل عنوان: التأصيل الشرعي لجريمة إفساد الحياة السياسية في الشريعة الإسلامية وعلى ذلك أنتهي القسم الأول من الدراسة.

ثم انتقلت الدراسة في قسمها الثاني تحت عنوان" الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية لجريمة إفساد الحياة السياسية". والذي نهض بابه الأول إلى تفصيل الأحكام الموضوعية لجريمة إفساد الحياة السياسية، وقد جاء الباب الأول مقسماً بدورة ثلاثة فصول، عُنون أولهما " الركن المادي لجريمة إفساد الحياة السياسية". ونُعت ثانيهما " الركن المعنوي". وأختتم بالفصل الثالث المعنون ب" السياسية العقابية نحو مرتكبي الجريمة". وتكفل بابه الثاني والمعنون" القواعد الإجرائية لجريمة إفساد الحياة السياسية". ببيان القواعد الإجرائية. وجاء مقسماً إلى فصلين، فجاء فصلة الأول تحت عنوان" القواعد الإجرائية في مرحلة ما قبل المحاكمة". ثم أعقب بالفصل الثاني المعنون" القواعد الإجرائية في مرحلة المحاكمة"